

امكاناته لهذا الغرض، على ان يدرج ضمنها امكانات دول المنطقة. وقد لقي هذا العرض قبولاً لدى بعض الحكام العرب. إلا ان مجابهة هذا العرض من قبل «دعاة الاستقلال» دفع بالقاتلين به الى وضعه في الظل، ولكن الى حين. فأتثناء حرب الخليج، برز الموضوع الى السطح. وكى لا ينفرد عقد المتحالفين العرب مع اميركا، سكنت الأخيرة على «اعلان دمشق» الذي حدّد شكل ومضمون أمن المنطقة العربية، باعتباره حقاً واجباً عربياً، انما بعد انتهاء الحرب، طوي الاعلان المذكور لتحل محله ترتيبات أمن عسكري بين دول الغرب، اميركا وبريطانيا وفرنسا، ودول النفط العربية.

وفي اطار معادلة الأمن الغربي لمنطقة الشرق الاوسط، أدرجت اسرائيل كأداة من ادوات «ضبط» المنطقة. وقد أدرجت منذ العام ١٩٨١ كجزء في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية بموجب اتفاق بين الحكومتين، الاميركية والاسرائيلية (اتفاقية الدفاع الاستراتيجية). والتسوية التي جرى البحث فيها في اطار ما صار يُعرف باسم «مؤتمر السلام» تعني في احد وجوهها، اذا هي نجحت، ادراج اسرائيل في اطار مشروع الأمن الغربي للمنطقة، بما هي قوة عسكرية، وهو ما يتطلب مسبقاً حل المشكلات التي تواجهها اسرائيل: الاقتصادية بفتح الأسواق العربية لها؛ والسياسية بحل مشكلتها مع الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها.

واذا كان ممكناً مساعدة اسرائيل على حل مشكلتها الاقتصادية بإنهاء المقاطعة العربية الرسمية لها، وهو ما بدا ممكناً في مؤتمر موسكو الدولي - الاقليمي، فإن حل مشكلتها السياسية لا يمكن قصره على حل مشكلة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي. فالفلسطينيون شعب له طموحه كما لكل شعوب العالم: الحق في وطن ودولة مستقلة، وحق أبنائه في العودة من الشتاتهم، وحق التعبير عن نفسه كشعب. وهذا الشعب يناضل منذ نحو قرن لترجمة هذه الحقوق عملياً على أرض فلسطين، أرضه بالمعنى التاريخي والجغرافي، وهو ما يتناقض كلياً وبالطلق مع الادعاءات الصهيونية التي تتبناها وتقاتل من أجلها دولة اسرائيل. والتسوية التي ترعاها الولايات المتحدة، وقبلت اسرائيل بالتفاوض حولها انما تبحث في تسوية مشكلة جزء من الشعب الفلسطيني. لكن اغماض العين عن بقية أجزاء المشكلة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية لم يكن ممكناً في مفاوضات المؤتمر الدولي - الاقليمي، واضطرت الى اضافة نقطة الى جدول أعمال هذا المؤتمر تتعلق بمسألة اللاجئين، والمقصود بها فلسطينيو الشتات، وذلك على الرغم من عدم مشاركة الوفد الفلسطيني في ذلك المؤتمر.

على ما تقدّم، ومن خلال متابعة السلوك، الاميركي في أثناء سير العملية السياسية التي تديرها في منطقة الشرق الاوسط، هل تسعى الادارة الاميركية الى تجزئء مشكلة «أمن منطقة الشرق الاوسط» الى «أمن النفط» و«أمن التنمية» و«أمن اسرائيل»؟ وما هو سلّم الأولويات، اذا كان هذا التجزئء وارداً في الاستراتيجية الاميركية؟ وهل هناك قابلية لدى دول المنطقة للتعامل مع مثل هذا التجزئء؟ وما مدى التنازلات المطلوبة من كل طرف من أطراف المنطقة للوصول الى ما أسماه الرئيس الاميركي بـ «الحلول الوسط»؟

تساؤلات

بعد ان كفّ الزعماء العرب عن ترديد خطابهم «التحريرى» حول وجوب «تحرير فلسطين»، صار خطابهم السياسي اليومي يتحدث عن «السلام العادل الشامل والدائم». ولا نجاز هذا «السلام» على اسرائيل «اعادة» الأراضي العربية التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧، والقبول بـ «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»؛ لكنهم يجانبون الحديث عن «دولة» فلسطينية مستقلة، على الرغم من